

مشروطة بهذا الامكان فيكون تلك القابلية ايضا حادثة للمسوق في الذكر  
وقال بعض شرح هذه الرسالة في بيان خلاص المعنى عن هذا المعنى ان المراد  
بالامكان الذي جعلناه شرط القابلية ذكر الحوادث انما هم الامكان الوهمي  
والامكان الذاتي ففسر الامكان الوهمي بانه الامكان الذي لا يكون طرفه  
المخالف واجبا ولا ممتنع الا بالذات ولا بالغير لوقوع فرضنا وقوع طرفه للمعنى  
لا يلزم الخ اذا كان المراد ما ذكرنا فتقول الحكام ذكر الحوادث حادثة غير ان  
قوله يلزم الانقلاب المذكور قلنا لا يلزم الانقلاب انما يلزم ان لو حدث  
امكان الذاتى عند حدوث الامكان الوهمي لکنه مم اذ يجوز ان يكون الشئ ممتكنا  
في الازر بالامكان الذاتى لا الوهمي هذا كلامه وفيه بحث من وجوه  
الاول الامكان الوهمي عما قرر لا يصدق على شئ من المفهومين  
اصلا اما على الواجب الذاتى والامتنع الذاتى فظاهر اما على الممكن  
الذاتى فلانه لو كان موجودا او معدوما يمتنع ان يكون طرفه  
المخالف خاليا عن الامتناع وجوب الغير بين وهو ظاهر والثاني  
انه ان كان المراد بالامكان جعلنا الامكان الوهمي لا يتم شئ من  
الدليلين الذن ذكرهما هذا الشارح في اشتراط القابلية بامكان  
وجود الحوادث فان شيئا منها لا يتلزمه اصلا وهما ما نقلناه هناك  
فارجع اليه فتدبر الثالث ان كلامه هذا انما يفهم منه اندفاع المعاوضة

بالنفس

بالتفسير المذكور لا اندفاع المنع والمنافضة فتأمل وبعد هذا فتقول في  
اي فعل تقدير حدث القابلية للخ من ان يكون تلك القابلية من لوازم  
وجود تلك المتغير او لم يكن تلك القابلية كذلك فان كانت القابلية لازمة  
له فلا يخ وجوب المتغير الذي هو محل الحوادث منها لان الملزم يمتنع  
خلقه عن لازمه فنثبت انه لا يخ عن الحوادث وان لم يكن القابلية من  
لوازمه يكون عرضا مفارقا له واذا كانت القابلية عرضا مفارقا  
للمتغير فيكون ذلك المتغير قابلا لتلك القابلية ايضا لان المفروض قابل العرضة  
لا مجاله فيكون لتلك القابلية قابله اخرى فينقل الكلام اليها وتقول  
فقابلية لتلك القابلية ايضا اصحادث هو لما من القابلية مشروطة  
بامكان وجود الحوادث وذكر الحوادث هي هنا هي القابلية الاولى وهي تلك  
القابلية الثانية اما ان يكون من لوازمه او لا يكون منها بل يكون عرضا  
مفارقا له فان كان من لوازمه فنثبت المط وهو ان ذلك المتغير لا يخ عن  
الحوادث وان لم يكن لتلك القابلية الثانية منها وكذلك نقول في القابلية الثالثة  
ما قلناه في الثانية فيلزم احد الامرين اما التمسك في القابليات  
الغير المتناهية واما الانتها الى قابلية لازمة لوجود المتغير المذكور  
والاول ببط تبيين بطلانه في موضعه فتعطين الثاني فنثبت المطلوب  
وقد فرضنا عن بيان مقصود القيلس الاقول الذي وقع جزء من القيلس المذكور